

لخص لي : المطلب الأول: مبدأ حرّة أشكال "اعتادت الدارة العمومّة على تقدّم القرارات الإداريّة فى شكل نص مكتوب" أن هذه الممارسة 1 لُست قاعدة مطلقة بل تمثل عرفاً سابداً فى المجتمعات الحديثة" إذ كان العرف هو المصدر الوحّد فى تعلّمه منشور، قرار، برقة . الخ (عد الوسلة الكتر ضماناً لتوصل حفظها وسالمتها. الديمقراطية الشعبىة ابتداءً من وم نشرها فى الجرّدة الرسمّة. تكون نافذة المفعول فى الجزائر العاصمة وصول الجرّدة الرسمّة الى مقر الدابرة وشهد على ذلك ختم الدابرة الموضوع على الجرّدة. بحث تبنّ فقننت الدارة كل نوع من نصوصها ومنحت تسمّة لكل نوع . فالنصوص تحرر وفق قواعد اعتادت الدارة تداولها فى مهامها بشكل ممّز ، وان مشروع اى نص جب ان حتوى على البانات الساسة التى تشكل هكله الصلى وهى: أ - عنوان النص(قانون عضوى ، أو مقرر. الخ) وكون مصوّباً بدقة وؤدى المقصد العام لمضمونه على ان تستعمل، حسب الحالة واذا كان معدال أو متمما: فتستعمل، تمم أو عدل أو هما معا ووضاً ب - الدباجة او التمهّد و تحتوى هلى اربعة عناصر متتالّة هى:ذكر الجهة المصدرة للنص